

استفسارات وسائل الإعلام

[media@iwg-swf.org](mailto:media@iwg-swf.org)

بيان صحفي رقم 08/03

للتنشر الفوري

١٠ يوليو ٢٠٠٨

## مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية تجتمع في سنغافورة

### وتواصل التقدم في صياغة مجموعة المبادئ والممارسات

عقدت مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية (IWG) جلسة عمل في سنغافورة يومي ٩ و ١٠ يوليو ٢٠٠٨ الجاري لمواصلة النقاش حول مجموعة من "المبادئ والممارسات المتعارف عليها" (GAAP) لصناديق الثروة السيادية (SWFs). وكانت هذه الجلسة هي الثانية منذ إنشاء المجموعة في العاصمة واشنطن في الأول من مايو ٢٠٠٨ (راجع البيان الصحفي رقم 01/08 في الموقع التالي: <http://www.iwg-swf.org/pr/swfpr0801.htm>). وقد عقدت مجموعة الصياغة المنبثقة عن مجموعة العمل الدولية اجتماعا منفصلا أيضا في أوسلو خلال شهر يونيو الماضي.

ويتولى صندوق النقد الدولي تيسير وتنسيق عمل المجموعة، كما يتولى مهام الأمانة في عمل المجموعة وفي صياغة المبادئ والممارسات

وقد تقدّم بالشكر لحكومة وسلطات سنغافورة رئيسا مجموعة العمل السيدان حمد السويدي وكيل وزارة المالية في أبو ظبي ومدير هيئة استثمار أبو ظبي، وهايما كاروانا المستشار ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي، على استضافة آخر اجتماع عقدته المجموعة. كذلك ألقى كلمة أمام المجموعة كل من وزير مالية سنغافورة، السيد ثارمان شانموغاراتنام، ومدير عام المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية، كلاوس ريغلينغ.

وفي ختام الاجتماع، أصدر رئيسا المجموعة البيان التالي:

"لا نزال نواصل التقدم في صياغة المبادئ والممارسات المتعارف عليها. وقد أسهم توافق الآراء بين أعضاء المجموعة إسهاما كبيرا في التقدم الذي تحقق أثناء جلسة العمل الأخيرة. ورغم أن عملنا سوف يستمر حتى فصل الخريف، فمن الواضح أن المجموعة لا تزال ملتزمة بهدف الانتهاء من وضع المبادئ والممارسات الطوعية مع حلول أكتوبر ٢٠٠٨.

"ومساهمة مباشرة من صناديق الثروة السيادية عن طريق ممثليها في المجموعة، تهدف المبادئ والممارسات المتعارف عليها إلى إيجاد فهم أوضح للإطار المؤسسي الذي تركز عليه صناديق الثروة السيادية ونظام حوكمتها وعملياتها الاستثمارية، بما يحافظ على الجهود الداعمة لمناخ استثماري عالمي منفتح ومستقر.

"وبالأصالة عن مجموعة العمل الدولية، نود توجيه الشكر لممثلي البلدان المتلقية و"منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" لما قدموه من مشاركة نشطة ومساهمة فعالة في ترسيخ قواسم مشتركة مع عمل المجموعة. وفي هذا السياق، نود الإعراب عن تقديرنا الخاص لمساهمات المفوضية الأوروبية.

"وقد أرست المجموعة عملية مستمرة لإشراك البلدان المتلقية، ووجهت إليها الدعوة لحضور اجتماعات العمل التي تعقدتها حتى يتمكن متلقو استثمارات صناديق الثروة السيادية من المساهمة في عمل المجموعة الجاري. وكان آخر تبادل للآراء بناءً، وأدت كل جولة من المناقشات إلى تعزيز فهمنا المشترك وتوضيح الجوانب المتعلقة بوضع المبادئ والممارسات المتعارف عليها. وقد اجتمعنا في سنغافورة مع مندوبين من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى جانب المفوضية الأوروبية. كذلك قدم خبراء "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" تقريراً عن آخر التطورات في عمل المنظمة المتعلق بصياغة الممارسات الفضلى للبلدان المتلقية. ويدرك أعضاء مجموعة العمل أن هذه المناقشات سوف تظل مستمرة لتيسير إعداد المبادئ والممارسات التي ستصبح جزءاً من البنيان المالي الدولي وتخدم صالح جميع البلدان – المتلقية والمستثمرة – على حد سواء.

"وسوف تعقد المجموعة ثالث اجتماع عمل كامل في سانتاغو بشيلي يومي ١ و ٢ سبتمبر ٢٠٠٨. وسوف تشترك الحكومة الشيلية في استضافة الاجتماع الذي يعقد قبل اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي – وهي اللجنة التي يترشد برأيها الصندوق في شؤون السياسات – في العاصمة واشنطن بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٠٨.

وتضم المجموعة في عضويتها كلا من أستراليا وأذربيجان والبحرين وبوتسوانا وكندا وشيلي والصين وغينيا الاستوائية وإيران وأيرلندا وكوريا الجنوبية والكويت وليبيا والمكسيك ونيوزيلندا والنرويج وقطر وروسيا وسنغافورة وتيمور-ليشي وتربنيداد وتوباغو والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة. ويشارك بصفة مراقب دائم كل من عمان والمملكة العربية السعودية وفيت نام و"منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" والبنك الدولي.

## ملحق

تحدث معالي وزير مالية سنغافورة، السيد ثارمان شانموغاراتنام، في كلمته أمام أعضاء مجموعة العمل عن بعض الاعتبارات الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها في مناقشات المجموعة. فقال سيادته إنه من الضروري الحفاظ على

المنافع التي تعود بها صناديق الثروة السيادية على الأسواق العالمية، وهي القدرة على تكوين رؤية طويلة الأجل وتجاوز الدورات المتقلبة وتحمل المخاطر التي تتبين في ضوء المعايير القياسية للأسهم والسندات. ومن الضروري تعزيز الإفصاح من جانب عدد كبير من صناديق الثروة السيادية بهدف بناء الثقة، ولكن أشكال الإفصاح العام والدرجة التي يبلغها يجب أن تكون داعمة لهذه المنافع الاستراتيجية التي تحققها صناديق الثروة السيادية وليست مقوضة لها. وأضاف سيادته قائلا إنه في سياق إعادة توازن الاقتصاد العالمي، سوف يؤدي استثمار فوائض الاقتصادات الصاعدة في الأسواق المتقدمة، بما في ذلك الاستثمار المباشر، إلى تعزيز مصلحة هذه الاقتصادات في رخاء الاقتصادات المتقدمة. وينبغي أن تدعم مبادئ وممارسات صناديق الثروة السيادية هذا الترابط المتنامي، وليس أن تحد منه.

### معلومات مرجعية عن المبادئ والممارسات المتعارف عليها:

#### الغرض من المبادئ والممارسات المتعارف عليها:

- هناك زيادة مستمرة في عدد صناديق الثروة السيادية وحجمها، كما أصبح لها وجود يزداد وضوحا في أسواق رأس المال الدولية. وتدرك مجموعة العمل الدولية أن نمو هذه الصناديق واكتسابها أهمية متزايدة يحتمل أن تتناسب ممارساتها الاستثمارية مع تعزيز استقرار السوق المالية العالمية على المدى الطويل، وهو ما يعود بالنفع عليها أيضا.
- الغرض الأساسي من المبادئ والممارسات المتعارف عليها هو وضع إطار سليم لعمل صناديق الثروة السيادية. وتتطوي عناصرها على مراجعة للممارسات السليمة المستخدمة في عدد من البلدان بشأن هذه الصناديق، وتنقيح المفاهيم والممارسات القابلة للتطبيق والمطبقة بالفعل حتى تكون انعكاسا صحيحا للممارسات الاستثمارية والأهداف المعتمدة لدى هذه صناديق الثروة الاستثمارية.
- سوف تساعد المبادئ والممارسات المعمول بها على تحسين الفهم السائد لصناديق الثروة السيادية في كل من بلد الموطن والبلد المتلقي. وسوف يسهم هذا الفهم في استقرار النظام المالي، ويساعد على إبقاء المناخ الاستثماري منفتحا ومستقرا.
- ترى صناديق الثروة السيادية أن المبادئ والممارسات المعمول بها، إلى جانب الإرشادات التي تقدمها "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" للبلدان المتلقية بشأن الممارسات المثلى، سوف تساعد في تحقيق هدفها المشترك الذي يتمثل في الحفاظ على بيئة استثمارية يسودها الاستقرار والشفافية والانفتاح. ويتطلب الأمر جهدا جماعيا من البلدان المتلقية أيضا.

## طبيعة المبادئ والممارسات المعمول بها

- سوف تكون المبادئ والممارسات المعمول بها وثيقة طوعية يؤيدها أعضاء مجموعة العمل الدولية ويلتزمون بها أو يتطلعون إلى تنفيذها. ومن المتوقع أن تكون هذه المجموعة من المبادئ والممارسات مرشدا لصناديق الثروة السيادية في الاستثمار القائم على أسس مهنية طبقا لأهداف سياستها الاستثمارية الموضوعة.
- سوف تعبر المبادئ والممارسات المتعارف عليها عن المبادئ الأساسية التي تستند إليها صناديق الثروة السيادية والتي حددتها المجموعة الدولية في الصلاحيات المنوطة بها: (١) المساهمة في الحفاظ على نظام مالي عالمي مستقر وعلى حرية تدفق رأس المال والاستثمار؛ (٢) الالتزام بكافة متطلبات التنظيم والإفصاح المرعية في البلدان التي تستثمر فيها؛ (٣) الاستثمار وفقا للاعتبارات المتعلقة بالمخاطر الاقتصادية والمالية والعائد؛ (٤) إرساء هيكل شفاف وسليم للحكومة ينص على ضوابط تشغيلية ملائمة وعلى إدارة المخاطر والمساءلة.

لمزيد من المعلومات، راجع الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.iwg-swf.org/index.htm>